السنة: السابعة المجلد: 07 العدد: 02 ص ص: 137- 152
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

مفهوم الأمن بين عمودية المستويات وأفقية الأبعاد: مفهمة توصيفية متعددة المستويات

The concept of security between vertical levels and horizontal dimensions: A multilevel descriptive conceptualization

جويدة حمزاوي*، جامعة سطيف 2
hamzaoui.djaouida@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/12/27 تاريخ القبول: 2022/03/20

ملخص:

مفهوم الأمن هو من بين المفاهيم التي تتميز بغموضها وعدم الإجماع بين المختصين حول معناها، لكن توجّب انتظار نهاية الحرب الباردة لتعمم النظرة الموسعة للأمن، من حيث توسيع قطاعاته لتشمل الجوانب السياسية، العسكرية، الاقتصادية الاجتماعية والبيئية، واعتماد وحدات مرجعية غير الدولة لموضوعه.

تناقش هذه المقالة المداخلات الأساسية للمقاربات النظرية لمدرسة كوبنهاغن والمدرسة النقدية، التي كان لها القدرة على التوليف بين الأبعاد والمستويات المختلفة للأمن من منظور نقدي معاصر.

الكلمات المفتاحية: مفهوم الأمن، النظرة الموسعة للأمن، قطاعات الأمن، الوحدات المرجعية للأمن.

Abstract:

Security is one of the concepts that is characterized by its ambiguity and a lack of consensus about its meaning. It was necessary to wait for the end of the Cold War to spread the widening view of security, which includes the political, military, economic, societal, cultural, and environmental sectors, and the adoption of non-state referent objects for its subject.

* المؤلف المراسل

This article debates the main interventions to the theoretical approaches of Copenhagen and critical school, which could combine the different dimensions and levels of security from a contemporary critical perspective.

Keywords: Concept of security, widening view of security, security sectors, security referent objects.

مقدمة:

من الأدبيات التي كان لها أن ناقشت أبعاد الأمن نجد في مقدمتها أعمال المفكرين في إطار مدرسة كوبنهاجن "Copenhagen School" أمثال "باري بوزان" (Barry Buzan)، "أول ويفر" (Ole Waever) و"جاب دي وايلد" (Jaape de Wild)، الذين تطرقوا لمصطلح قطاعات "Sectors" بالنسبة للأبعاد، ومصطلح الكيان المرجعي "Referent object" بالنسبة للمستويات.

يعتبر بوزان من الأوائل الذين سعوا إلى إيجاد رؤية معمّقة حول الدراسات الأمنية من خلال مؤلفه الموسوم بـ: "الشعب، الدول والخوف" "People, States and Fear"، تشمل جوانب سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية وعسكرية، لتجاوز النظرة الضيقة في الأنطولوجيا المادية لمفهوم الأمن التقليدي، حيث اقترح تحليل مفهوم الأمن بصياغة جديدة تتضمن تصورا تعدّديا/ قطاعيا، ما سمح بإدخال موضوعات جديدة مرجعية أو وحدات تحليل مثل: الدولي، الإقليمي، المحلي، المجتمع، الأمة، الجماعة والفرد، ويميز في كتابه بين خمسة أبعاد أساسية للأمن تتفاعل مع بعضها البعض ولا تعمل بمعزل عن بعضها، مُحبكة لتعمل سويا في شبكة قوية من الترابط، هي: الأمن العسكري، الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن البيئي والأمن المجتمعي.

تسعى هذه المقالة إلى فحص أهم الاسهامات المرتبطة بمدرسة كوبنهاغن والمدرسة النقدية، من خلال قراءة أطروحاتهما ومقاربة كل منهما لمفهوم الأمن من منظور نقدي.

1. الأمن: مفهوم واحد بتعريفات متعددة

الأمن مفهوم واسع صعب التعريف سمته الأساسية - كما يرى باري بوزان (Barry Buzan) - أنه "خلافي أو متنازع حوله "Contestable (Batistella, 2006, p.461). وإن كان عادة ما يتم التمييز بين مصطلحي الدفاع، الذي يُتفق على أنه ذو معنىً عسكري، والأمن الذي يتعلق بالأحرى بالحياة الداخلية للدول، فإنّ ذلك لا يكفي لفهم دلالة الأمن في العلاقات الدولية. يحدث إجماع نسبي حول تعريف الأمن على أنه "حالة يغيب فيها الخطر والتهديد"، بناءً على تعريف باري بوزان: "الأمن هو السعي للتحرر من التهديد "The Poursuit of freedom from Threat" (Batistella, p.462)، لكن ما هي كيفية التحرر من التهديد؟ وكيف يتم المحافظة على حالة الأمن؟ ومن الذي ينبغي أن يتحرر من التهديد؟ عناصر الإجابة عديدة جدا خاصة وأنّ مفهوم الأمن يختلف باختلاف الفواعل والأماكن والعصور.

من التعاريف التقليدية للأمن نجد تعريف "رينيه ديكارت" (Rene Descarts) الذي يرى: "الأمن في أعلى درجاته ابتعادا من الخوف واقترابا من التأمين" (بن عيسى، 2011، ص.37)، فيصبح الأمن بمثابة الضمان والثقة، لكن هذا المعنى للأمن فقد شيوعه منذ نهاية القرن الثامن عشر تقريبا.

من التعاريف المعاصرة تعريف "أرنولد وولفرز" (Arnold Wolfers) الذي يحدد فيه العلاقة بين الذاتية والموضوعية في الأمن، فيقول: "في المعنى الموضوعي غياب أي تهديدات تجاه قيم مكتسبة، وفي المعنى الذاتي غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم" (Wolfers, 1962, p.150)، لكن تعريفه ليس محايدا وشاملا ويركز على المستوى القومي للأمن بحكم إدراك تهديد شيوعي في تلك الفترة للقيم الليبرالية، مع ذلك يرى بوزان أن مقاربة وولفرز هي أحسن مقاربة عُرفت للآن.

هناك أيضا تعريف ميكائيل ديلون (Michael Dillon) الذي نبّه إلى جانب أساسي وأحدث ترابطا بين الجانب الأمني واللاأمني، بقوله: "الأمن مفهوم مزدوج لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، بل يعني أيضا وسيلة لإرغامه وجعله محدودا، وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة

القيام بإجراءات مضادة للتحكم، اقصاء وتحييد احتواء الخوف، وعليه الأمن مفهوم غامض يحوي في نفس الوقت الأمن واللاأمن" (بن عنتر، 2005، ص57).

المُلاحظ أن أغلب تعاريف الأمن المقدّمة تنظر نظرة واقعية لسياسات الدول التي هدفها هو البحث عن القوة المرادفة للمصلحة الوطنية، وهو ما جعل مجال هذه التعاريف مختزلة في الحيز العسكري، وهذا طبيعي نظرا لسيطرة النظرة الواقعية على الدراسات الاستراتيجية منذ سنة 1945 وإلى غاية ثمانينيات القرن العشرين.

حسب تعريف باري بوزان _المشتق من تعريف وولفرز_ فإن أساس الأمن هو البقاء بمعنى أنه ليس مطلقا بل نسبي، إذ أنه في ظل فوضوية النظام الدولي العمل على التحرر من التهديد لا يعني تحييده كليا، بمعنى تعذّر التخلص من التهديد بطريقة كلية أو مطلقة، ذلك أن هناك دوما مجالٌ للشك حول أنسب طريقة يمكن أن تحقق هذه الغاية؛ والثاني هو غياب تحديد لمصطلحي "الخصوصية الهويتية" و"التماسك الوظيفي" في تعريفه.

يتضح من خلال تعريف وولفرز نظرته للأمن بوصفه "قيمة استراتيجية"، ورغم ارتباط التعريفات السابقة بالدولة كوحدة وبالعمل المسلح الرادع كوسيلة لتحقيق الأمن، إلا أنّ تعريف "وولفرز" أضفى بُعدًا مجرّدًا على مفهوم الأمن، فأمن الدول _وفقا لتعريفه_ مساوٍ للقوة العسكرية ومرادفٌ للحرب، رغم أنّ الموضوع المتعيّن حمايته هنا قيمة مجردة غير قابلة للقياس، كما لم يتم تحديد ماهية هذه القيم التي يتعين حمايتها رغم أن الطرف المُناط به حماية هذه القيم بدا واضحا وهو "الدولة".

مع ذلك، يبقى تعريف وولفرز أكثر التعاريف عملية/إجرائية لأنه يفتح المجال لتساؤلات عديدة: ما هو موضوع الأمن (أي الوحدة المرجعية للأمن) الذي ينبغي أن يحمي قيمه المركزية؟ هل هو الدولة؟ أو الفرد؟ أو الانسانية؟، ما هي التهديدات التي يجب على الوحدة المرجعية للأمن أن تحمي نفسها منها بنجاح إذا أرادت أن تضمن أمنها؟، تهديدات عسكرية؟ اقتصادية؟ بيئية؟ هويتية؟،

هل هذه التهديدات موجودة موضوعيا أو ذاتيا، بمعنى هل من الحقيقي أنّ "أ" يشكل تهديدا للوحدة المرجعية للأمن، أم فقط لأن هذه الوحدة (الدولة، المجتمع، الفرد...) تريد أن تراه وتصوره على أنه تهديد؟، هل أنّ دولة "أ" من خلال سلوكاتها تهدد موضوعيا دولة "ب"؟، أم أن تصورات هذه الأخيرة وتخوفاتها الذاتية هي التي جعلت من سلوكات الدولة "أ" تهديدا؟، في هذه الحالة الأخيرة: عبر أي عملية سياسية وعبر أيّ خطابٍ يصبح تهديدٌ ما رهانا أمنيا؟، ما هي القيم التي تجب حمايتها؟ بقاء الدولة؟ الرفاهية الاقتصادية؟ الهوية الثقافية؟ الحريات الأساسية؟...(بن عنتر، ص.56)، الإجابات عن هذه الأسئلة مختلفة باختلاف الإطار النظري المتبنّى عند الدراسة، لهذا يُعتبر تعريف وولفرز الأرضية التي اعتمدت عليها دراسات أخرى وَسَّعَت مجال البحث في الأمن، لفهم مسائل أخرى غير عسكرية وفواعل أخرى غير دولتية.

2. مقاربة مدرسة كوبنهاغن للأمن: توسيع قطاعي شمولي لأبعاد الأمن

عندما نقول أفقية أبعاد الأمن وعمودية مستوياته، نعني بذلك أن المعنى الأول يشير إلى الاتساع والعمق والامتداد في قطاعات الأمن، أما الثاني يدلّ على الكيان المرجعي للأمن.

يُعتبر بوزان من الأوائل الذين سعوا إلى إيجاد رؤية معمّقة حول الدراسات الأمنية من خلال مؤلفه: "الشعب، الدول والخوف"، تشمل جوانب سياسية، اقتصادية، مجتمعية، بيئية وعسكرية (Buzan, 1991, pp.218-238)، ولتجاوز النظرة الضيقة في الأنطولوجيا المادية لمفهوم الأمن التقليدي اقترح تحليل مفهوم الأمن بصياغة جديدة تتضمن تصورا تعدّديا/ قطاعيا*، ما سمح بإدخال موضوعات جديدة مرجعية أو وحدات تحليل، مثل: الدولي، الإقليمي، المحلي، المجتمع، الأمة، الجماعة والفرد (Ayse, 1998, p.42).

* التحليل عبر القطاعات هو منهجية للتحليل كانت أُولى استخداماتها مع نشر كتاب "منطق الفوضى: الواقعية الجديدة إلى الواقعية البنيوية The logic of anarchy: Neorealist to structural realist، من قبل باري بوزان، شارلز جونز(Charles Jones) وريتشارد ليتل (Richard Little)، سنة 1993.

في هذا الصدد، يميز بوزان في كتابه بين خمسة أبعاد أساسية للأمن تتفاعل مع بعضها البعض؛ الأمن العسكري ويتضمن القدرات الدفاعية، ومدركات الدول لنوايا بعضها تجاه البعض الآخر، كما يدرس التهديدات التي تنشأ عن الأفعال العسكريّة التي تستهدف وجود الدّولة، إقليمها وقوّاتها المسلحة؛ الأمن السياسي ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها (بن عنتر، ص16)، كما يدرس التهديدات التي تضرّ بالدولة وبسيادتها كالتدخل، الدعاية والمؤامرة. بالإضافة إلى ثلاثة أبعاد أخرى، هي: الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، إذ يقرّ بوزان أنها الأصعب من حيث التعريف (Buzan, p.124)، ويُصنّف الأمن المجتمعي"Societal Security" كأهم قطاعٍ يركّز عليه بوزان ضمن المفهوم الموسّع للأمن، وينبثق عن الإقرار بوجود وحدات مرجعية أخرى للأمن إلى جانب الدولة، إذ يعرّفه بأنه: "استمرار -في ظل شروط مقبولة للتطور - أنماط تقليدية للّغة والثقافة وكذا للهوية والممارسات الوطنية والدينية" (Balzacq, 2003-2004, p.9)، أي استطاعة المجتمع البقاء على مقوّماته تحت ظروف متغيرة باستمرار وتهديدات محتملة، بل أكثر من ذلك، الاستمرارية في ظروف مقبولة للتطور والحفاظ على الأسس اللغوية، الثقافية والتقاليد (Moller, 2000, p.17). وعرّفه ويفر بأنه: "قدرة مجتمع على حماية هويته في مواجهة تهديدات كامنة أو حقيقية" (Marchesin, 2001, p.32).

تشير القطاعات السابقة إلى العلاقات بين الأنشطة الإنسانية ومحيطها الحيوي (Buzan, Waever, de Wild, 1998, p.8)، وفي مقابل ذلك، تلتقي الكيانات المرجعية مع المستويات في سياق التحليل أو التفاعل مع التهديد، لصياغة معنى الأمن الذي يشمل نفس الكيان (الفردي، المحلي، الجماعاتي، الوطني، الإقليمي والدولي) (Brauch, 2008, p.28)، وكل مستوى يتعلق وتتفاعل في إطاره مجموعة من الأبعاد المحددة خصوصا المستوى القومي والإنساني للأمن وصولا إلى المستوى الشامل، كما أن هذه القطاعات لا تعمل

بمعزل عن بعضها البعض، بل كلٌّ منها تحدّد نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي تُرتّب بها الأولويات، إذ هي مُحبكة لتعمل سويا في شبكة قوية من الترابط. سيتم التطرق للقطاعات الثلاثة المتبقية فيما يلي:

1. القطاع الاقتصادي: يرتبط البعد الاقتصادي للأمن من وجهة نظر باري بوزان بالدرجة الأولى بقدرة الدول على الوصول إلى الأسواق الخارجية والمصادر المالية (Haddadi, 2004, p.9)، وحماية الاقتصاد الوطني من مختلف التهديدات "كالمقاطعة، الحظر التجاري، الحصار والارتفاع الكبير في أسعار الموادّ الأوّلية"، بهدف ضمان البقاء وتوفير مستوى معيشي ملائم يسمح بالاستمرارية لحياة الأفراد، المجتمع والدولة (Buzan, Waever, De Wild, 1998, p.104).

2. القطاع البيئي: يرى منظرو "مدرسة بحوث السلام" أن القطاع البيئي للأمن واحدٌ من أهم وأخطر القطاعات، حيث يعتقد ليفي (Macc A. Levy) أنّ التدهور البيئي يبقى سببا أساسيا في النزاعات الإقليمية (Haddadi, p.11)، واعتبرت المدرسة قضايا التغير المناخي والتلوث، الناتجة عن ارتفاع الكثافة السكانية العالمية وازدياد النشاط الصناعي، وتأثيراتها السلبية على النظام الإيكولوجي العالمي، كتهديد لاستمرار الحضارة الإنسانية، الرفاهية والوجود الإنساني (Buzan, p.7)، إذ مع تزايد عدد السكان واستنزافهم لموارد الكوكب الطبيعية، يتزايد الاختلال والتسارع في التغّيرات المناخية والبيئية، مسببًّا الجفاف، التصحر، الفيضانات، وارتفاع منسوب البحار والمحيطات، التي ستُعرّض الكثير من البلدان الضعيفة للخطر وربما حتى للاندثار، وإلى المزيد من الهجرات البشرية، والتي ستكون بدورها بمثابة تهديدات أمنية لدول أخرى (Buzan, p.450). فالأمن البيئي ضمن تصورات مفكري مدرسة كوبنهاجن يرتبط بحماية النظام الإيكولوجي، والذي يرتكز على بقاء واستمرار الأصناف الفردية (بشرية وحيوانية)، ويمتد إلى الحفاظ على مناخ الأرض والغلاف الجوي، واستمرار أنماط العيش (الغابات، والبحيرات)، وبصفة خاصة الحضارة البشرية (Buzan, p.7). ويُقرّ بوزان في

كتابه "الشعب، الدول والخوف" أن القضايا التي يطرحها القطاع البيئي تعتبر ذات طبيعة عالمية، وستكون لها تأثيرات واسعة الانتشار(Stone, 2009, pp.5-6).

3. القطاع المجتمعي: يُصنف الأمن المجتمعي كأهم قطاع يركّز عليه بوزان ضمن المفهوم الموسع للأمن، وينبثق عن الإقرار بوجود وحدات مرجعية أخرى للأمن إلى جانب الدولة.

ولضمان عدم التأثير سلبا على الترابط الفكري للدراسات الأمنية من خلال عملية التوسيع هذه، اقترح مفكرو مدرسة كوبنهاجن اقتصار مجال دراسات الأمن على التهديدات التي تستجيب للشرطين التاليين: (Waever, 1998, p.117) أولا، أن تتطلب معالجة التهديد وسائل خاصة (استخدام العنف المشروع، القوة والسلطات الخاصة)، التي هي حكر على الدولة التي تمتلك صلاحية اللجوء إليها من أجل تحييد التهديد؛ ثانيا، أن تكون التهديدات وجودية، أي تؤثر على بقاء ووجود الوحدات المرجعية.

3. توسيع الأمن ضمن المقاربة النقدية: أمن إنساني/ أمن شامل

يرى النقديون أنه بناء اجتماعي عبر عملية لغوية خطابية، وهي مسألة مُلازمة للخطاب حول التهديدات، كما يؤكّدون على ضرورة توسيع مفهوم الأمن نحو مجالات غير عسكرية، وحسب كين بوث فالسباق نحو التسلح الذي يتولّد عن المعضلة الأمنية بين الدول –عدا تشكيله لعبء على اقتصاداتها وزيادة قدراتها العسكرية التّدميريّة -لم يرفع من مستوى الأمن، لأن التهديدات الجديدة للأمم والشعوب لم تعد لها علاقة بالقوات المسلحة للدول المجاورة، بل من الرّكود الاقتصادي، المواجهات الإثنية، تلوث البيئة، الإرهاب، الجريمة والأمراض...إلخ (Batistella, p.485). وبالنتيجة فإنّ الأمن أصبح متعدّد الأوجه وأكثر تعقيدا (Stone, p.2)، والأمن النقدي يمكنه أن يتعامل مع أيّ من التهديدات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار، مثل الكوارث الطبيعية والفقر، لأن النقاش الأمني القائم، وبالأخص في إطار الواقعية

وفكرها الدولتي–التمركز، لا يُمكّنها من التعامل مع أي تهديد آخر عدا النزاع بين الدول.

استنادًا إلى مقولة بوث: "الظروف تتغيّر، ومواضيع الانعتاق تتغير أيضا" (Macleod, 2008, p.07)، عمد النقديّون إلى توسيع الوحدات المرجعية للأمن على خلاف السياسات الواقعية القائمة على المرجعية الدّولتية، باقتراحهم لوحدات جديدة هي الأفراد والشعوب(Bilgin, 2008, p.98) ، وذهبوا إلى حدّ اعتبار الإنسان/الفرد كموضوع مرجعي أساسي للأمن (David, Roche, 2002, p.106)، حيث أن العمل على حماية الإنسان أو الجماعة البشرية بصورة أشمل تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل "Global world security"، والأمن الإنساني " Human security" (Moller, p.11)، وهما المفهومان الأساسيان اللّذان تقترحهما النظرية النقدية الاجتماعية في إطار الدراسات الأمنية. وعلى حد تعبير باري بوزان، فإن الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهان لعملة واحدة.

أمّا مفهوم "الأمن العالمي" فهو يشمل التّصدّي لكل التهديدات التي من شأنها كبح حرية الإنسان على المستوى العالمي. ومن الضروري أمننة كل عنصر من شأنه توفير الانعتاق والتحرر للفرد (Viau, 1999). كين بوث يدعو الدراسات الأمنية السابقة لتجديد لغتها التنظيرية فربط مفهوم الأمن بالمصلحة الوطنية خدم السلطة على حساب طبقات أخرى وأناط للأفراد عبء حماية المصلحة الوطنية لصالح السلطة (Viau, 2000, p.13). وفي هذا الصدّد يقول: "إن طريقتي في التعامل مع هذا النقاش النّقدي هو أنني أرحب بأية مقاربة تمكّننا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الاستراتيجية للحرب الباردة، للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، طالما أن هناك التزاما بـ"الانعتاق" (مقابل ترك موازين القوة كما هي)". وفي هذا الاتجاه، فإنّ بوث يرى أنّ الأمن يعني الانعتاق "Emancipation" (Bilgin, p.100). والذي يعني حسبه "تحرير الشعوب من القيود التي تُعيق مسعاها للمضي قدماً في اتّجاه تجسيد خياراتها، ومن بين هذه القيود: الحرب، الفقر، الاضطهاد، الجور السياسي، نقص التعليم وغيرها كثير" (Both, 2007, p.112). كما عرّفه

ماكس هوركهايمر على أنه: "حالة اجتماعية بلا استغلال ولا استعباد أين تتواجد حقيقةً رعيةٌ أكثر اتّساعاً من الفرد، إنها الإنسانية الواعية بذاتها" (Viau, 2000, p.110).

والمفهوم الثاني هو "الأمن الإنساني" الذي يُعتبر في إطاره أنّ الإنسان هو الموضوع المرجعي للأمن، والدولة هي وسيلة لتحقيق هذه الغاية، وبالتالي الانتقال من المستوى الدولتي إلى المستوى الفردي للأمن، وذلك باعتبار أنّ الدولة تراجعت قدرتها في مواجهة التحديات الجديدة التي أفرزتها مسارات العولمة المتسارعة. فالنظرية النقدية الاجتماعية أحدثت نقلة فيما يخص السّؤال من: الأمن لماذا؟ إلى: الأمن لمن؟ أي من يجب تأمينه؟ وتعتقد أنّ الدولة تهتم أكثر بقضايا الأمن الخارجي لذا فهي الوسيلة، أمّا الفرد فهو الهدف والغاية (Viau, 1999)، فيصبح الأمن الإنساني كنجدة للبشر في حالة الانكشاف أمام أنظمة الإقصاء المضطهدة. وحسب هذا التصور الراديكالي فإن الدولة -الأمة تجاوزها الزمن بل أصبحت تمثل عائقا أمام تحرّر وانعتاق البشر. وأكثر من ذلك أنّ الدولة تكون أحيانا مصدر تهديد ولا أمن أفرادها وعائقا أمام انعتاقهم، عند دخولها في حروب، حين تفشل في مواجهة الجريمة، وعند عجزها عن تحقيق التنمية والاكتفاء الذاتي...إلخ.

لقد انتقد النّقديون أيضا تصوّر مُنظّري مدرسة كوبنهاغن للأمن المجتمعي المُستند إلى الأمن الهويّاتي، لما ينطوي عليه من انعكاسات خطيرة على المهاجرين، تشمل ممارسات العنف ضدهم وإضفاء الطابع الشّرعي على هذه الممارسات تحت غطاء الأمننة، ويقدّمون فكرة الأمن البشري/الإنساني كبديل، وهو المفهوم الذي ساعد تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة*، على تدعيمه (Hoogensen, Rottem,

* حرّر هذا التقرير سنة 1998، وحدّد أربعة خصائص أساسية للأمن الإنساني هي أنه: شامل وعالمي: باعتباره حق لكل إنسان في كل مكان. مكوناته متكاملة: حيث يتوقف كل واحد منها على الآخر. محوره الأساسي الإنسان، ويتعلق بنوعية حياته في كل مكان. ممكن من خلال الوقاية المبكّرة، أسهل من التدخل اللاحق. أنظر:

2004, p.157)، وإدخاله بقوة في الدراسات الأمنية الموسّعة. وحسب النقديّين فبدل استعمال العنف أو انتهاج سياسات إقصائية، يجب تصحيح الاختلالات القائمة في مظاهر اللاّتوازن على مختلف المستويات البيئية، الديموغرافية والاقتصادية لضمان أمن وسعادة المجموعات. لقد أكّد هذا التقرير على حدوث نقلة نوعيّة في مفهوم الأمن من الأمن النووي إلى الأمن الانساني الذي شمل في نفس الوقت الأمن السياسي (ضمان الحقوق المدنية والحريات العامة)، الأمن الاقتصادي (غياب الفقر)، الأمن البيئي (الوقاية من التدهور البيئي)، الأمن الصحي (الاستفادة من الرعاية الصحية)، الأمن الشخصي (الحماية من العنف، التعذيب، الجرائم ...إلخ)، والأمن المجموعاتي (الحفاظ على بقاء الثقافات التقليدية للمجموعات الإثنية). إنّ الأمن لا يمكن أن يكون سوى بضمان حقوق الإنسان وتحقيق التنمية في جميع مجالاتها، ممّا يجعل أفراد المجتمع يشعرون بالاستقرار والحرية مع ضمان الدولة لجميع حقوقهم. فالشعور باللاأمن أصبح مرتبطا بهموم الحياة اليومية أكثر من مخاطر الأحداث العالمية.

لقد بُني التقرير السابق على مفهوم "التحرّر من الحاجة، والتحرّر من الخوف"(Owen, 2004, p.375)، وهو المفهوم الذي انتهجه المحللون لتحليل الأمن الإنساني بالتأكيد على مركزية الفرد/الإنسان كموضوع مرجعي، وكيفية حمايته، تحقيق رفاهيته، الاستجابة لحاجاته، والتصدي لمصادر التهديدات التي تواجهه، بما يكفل تحسين حياة البشرية وضمان الحقوق الأساسية(Axwortht, 1997, p.184) .

فمفهوم الأمن الإنساني يرتكز على فكرة الأمن المُستدام الذي يعطي الأولوية لإشباع الحاجات الأولية للأفراد وأولوية أمنهم على الدفاع عن مصالح الدولة، إنه انتقال من التأكيد على الأمن القومي إلى التركيز أكثر على أمن الأفراد، من الأمن عبر التسلح إلى الأمن عن طريق التنمية البشرية، ومن الوحدة

Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security, New York: Oxford University Press, United Nation Development Program (UNDP), 1994, pp.22-43.

الترابية إلى الغذاء، الشغل وأمن البيئة. إنّ ربط حقوق الإنسان بالأمن الإنساني أدّى إلى ظهور مفهوم "التدخل الإنساني" الذي يعطي حق التدخّل في شؤون الدول الداخلية، ويمكن أن يأخذ هذا التدخل شكل هجوم (Delcourt, 2006, p.71)، ويُترجم كإرادة دولية ترتكز على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948.

لقد تمخّض عن هذا التوسيع والتعميق لمفهوم الأمن تصنيفه إلى أربعة مستويات هي: الأمن الوطني، الدولي، الإنساني والإقليمي.

خاتمة:

الأمن كمصطلح أو كمفهوم قديم قدم الأفكار السياسية شهد جملة من التطورات في دلالته بتعاقب الحقب التاريخية، رغم ذلك لم يتضح بعد تعريفه. صحيح أن تعريف وولفرز الذي يلقى قبولا واسعا لدى دارسي الأمن أتاح التساؤل حول ما هو التهديد؟ ومن هي الوحدة المرجعية المعنية بحماية نفسها من التهديد؟ مما قاد إلى توسيع مجال الدراسات الأمنية بدءا بمدرسة كوبنهاجن بالإقرار بوجود تهديدات جديدة لينة غير عسكرية (بيئية، ثقافية، عرقية، لغوية... الخ)، وبالإقرار كذلك بتنامي دور الفواعل غير الدولتية في حركيات اللاأمن، وهو ما أدى إلى توسيع الوحدات المرجعية للأمن لتشمل فواعل غير الدولة كالنظام الدولي، المجتمعات والإنسان الذي أصبح المرجعية الأساسية للمقاربات النقدية للأمن. لكن ذلك لا يعني أننا لسنا بحاجة إلى تعريفات أكثر توضيحا للأمن، لأن معنى "غياب الخوف" (كما في تعريف وولفرز) مازال غامضا، وإذا كان تعريف الأمن صعبا فكيف إذًا بتعريف الخوف لأنه ذاتي؟، وكما شهد العالم حروبا لحماية "الأمن القومي"، قد تشن حروب في المستقبل ضد "الخوف" والأمر أخطر هنا، لأنه في غاية الذاتية، ويمكن أن نصنف الحروب "الاستباقية" التي تشن لمجرد الشك في نية التهديد أو القدرة على التهديد ضمن هذا الإطار.

إنّ خضوع الأمن لقاعدة الذاتية يعيدنا إلى الطروحات الواقعية، فاختلاف إدراكات الدول لأمنها يؤدي إلى اختلافها في تعريف أمنها، وإن اعتماد الدول

على الذاتية في سعيها نحو تحقيق أمنها يؤدي في كثير من الأحيان إلى حالة لا أمن بالنسبة لدول أخرى، فمن أجل تحقيق رفاهيتها الاقتصادية أو اختبار سلاح ضروري لدفاعها، قد تهدد دولة ما الأمن البيئي لكثير من الدول الأخرى، وبداعي حماية أفرادها من تهديد غير دولتي (جماعة إرهابية مثلا)، قد تتدخل أو تعتدي دولة على دولة أو دول أخرى فتخرق أمنها، وبداعي حماية "حقوق الانسان" أو تخليص شعب من ظلم حكومته، قد يستخدم حق "التدخل الانساني" لتحقيق مصلحة دولة أو دول قليلة وهكذا. إنّ هذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على أن تعريف الأمن لا يخلو من الذاتية رغم محاولات إضفاء طابع الموضوعية عليه.

لتجاوز مشكلة الذاتية التي تُميّز تعاريف الدول لأمنها، حاول النقديون وضع تعريف يتجاوز الدول ويعتمد على الأفراد كمرجع، فحاجات الأفراد بالنسبة لهم متشابهة استنادا إلى الإعلان العالمي لحقوق الانسان، وعليه فإن أمنهم كذلك متشابه، فلا يمكن تخيل أنّ فردًا ـ أينما كان ـ لا يعتبر الفقر أو نضوب الموارد الطبيعية تهديدا، وبالتالي فإن الاعتماد على الفرد كمرجع ـ من مقاربة نقدية ـ يُسهّل من مهمة تعريف التهديد وبالتالي تعريف الأمن. أبعد من هذا، اعتبر النقديون أن الدول في كثير من الأحيان تشكل تهديدا لأمن أفرادها، وقد أثبتت أحداث **09/11** ملاءمة هذا الطرح، فالولايات المتحدة لم تكن فقط عاجزة عن حماية أمن مواطنيها، بل الأدهى من هذا أنها كانت هي السبب في لا أمنهم بسبب سياساتها في الشرق الأوسط، لكن تلك الأحداث بيّنت في المقابل أن النظرة الواقعية التقليدية للأمن ما زالت صالحة كذلك، لأن ردود أفعال المواطنين الأمريكيين أكدت أن أمن الأفراد مازال تابعا لأمن الدولة، وأن الأخيرة هي المسؤولة عن حماية الأفراد وأمنهم، وهذا جوهر الطرح الواقعي.

ركزت مقاربة باري بوزان على القطاعات الجديدة للأمن هي الأمن العسكري، السياسي، الاقتصادي، المجتمعي والبيئي، مؤكدا على ارتباطها ببعضها، وتفكيك كل قطاع على حدا بهدف معرفة كيفية تأثير كل قطاع منها على باقي القطاعات الأخرى، مع تعقيد وتركيب هذه العملية المنهجية من

"الجزء إلى الكل"، التي يراها بوازن فكرة جيدة للتعاطي مع ما يسميه "بمعضلة الأمن الوطني".

يكمن التأثير الكبير لمدرسة كوبنهاغن -بزعامة بوزان التي اهتمت بتوسيع الأمن - أنها أبقت على شعرة معاوية مع الدولة، فحسَب بوزان أن الدولة تراجع دورها ولم تعد الموضوع الوحيد لفهم السّلوكات الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي، ورغم هذا فإنه أبدى رفضه إلى جانب ويفر لإقصاء الدولة من التحليل بل توسيعها إلى أمن المجتمع والأفراد.

قائمة المراجع:

المقالات:

- بن عيسى، محسن بن العجمي. (2011). الأمن والتنمية، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- بن عنتر، عبد النور. (أفريل 2005). تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، المجلد 40، العدد 160، ص ص 56-64.

Books:

- Batistella, Dario. (2006). Théories des Relations Internationales, 02ème éd, Paris: presses des sciences politiques.
- Bilgin Pinar. (2008). Critical Theory, in: Williams Paul (ed), Security studies. An introduction, New York: Routledge.
- Both, Ken. (2007). Theory of World Security, UK: Cambridge University press.
- Brauch, Hans Gunter. (2008). "Introduction Globalization and environmental challenge: Reconceptualizing security in the 21st century, New York: Springer.
- Buzan, Barry. (1998). People, States and fear: An agenda for international security studies in the post-Cold War era, London: Harvester Wheatsheaf.
- Buzan, Barry, Wæver Ole, de Wild Jaape. (1998). Security: A new framework for Analysis, London: Lynne Rienner publishers.
- David, Charles Philippe, Roche, Jean Jacques. (2002). Théories de la sécurité internationale: définitions, approches et concepts de la sécurité, France/ Paris: Edition Montchrestien.
- Delcourt, Barbara. (2006). Théorie de la sécurité, Bruxelles: Institut d'études Européennes.

- Marchesin, Philippe. (2001). Les nouvelles menaces: Les relations Nord-Sud des années 1980 à nos jours, Paris: Karthala.
- Wolfers, Arnold. (1962). Discord and collaboration. Essays on International Politics, Baltimore: Jhons Hopkins university press.

Articles:

- Axworthy, Lloyd. (1997). Canada and human security: The need for leadership, International journal, vol.52, n°2, pp.183-196.
- Balzacq, Thierry. (2003/4). Qu'est-ce que la sécurité nationale?, La revue internationale et stratégique, n°52, pp. 33-50.
- Buzan, Barry. (1991). New patterns of global security, International affairs, vol.67, n°3, pp. 431-451.
- Haddadi, Said. (2004). Political Securitization and Democratization in the Maghreb: Ambiguous discourses and fine-tuning practices for a security partnership", Institute of European studies, Paper 040323, University of California, Berkeley.
- Hoogensen, Gunhild, Rottem, Svein Vigeland. (2004). Gender identity and the subject of security, Security dialogue, vol. 35, n°.2, pp. 155-171.
- Moller, Bjorn. (2000). The Concept of security :The pros and cons of expansion and contraction, Paper for joint sessions of the peace thesis commission and the Security and disarmament commission at the 18th General conference of the international peace research association (i.p.r.a), Finland, 5-9 August.
- Owen, Taylor. (2004). "Human security conflit, Critique and consensus: Colloquium remarks and a proposal for threshold-bases definition, Security dialogue, vol.35, n°3, pp. 373-387.
- Stone, Marianna. (2009). Security according to Buzan: A comprehensive security analysis, Security discussion papers series1, New York/ USA, Columbia University, School of International and public affairs, Spring 09.
- Viau, Héléne, (2000). La (Re) conceptualisation de la sécurité dans la théorie réaliste, et critique, quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale, Montréal: centre d'études des sciences politiques et étrangères de sécurité.
- Waever, Ole, (1998). Insécurité, identité: une dialectique sans fin, In: Anne-Marie Le Gloannec (ed), Entre union et nations, L'état en Europe, Paris: Presses de sciences politiques.

Web sites:

- Ayse, Ceyhan. (1998). Analyser la sécurité, Dillon, Waever, Williams et les autres", Cultures & Conflits, n° 31-32, Automne-Hiver,
https://bit.ly/32ll26D

- Macleod, Alex. (2004). Les études de sécurite: du constructivisme dominant au constructivisme critique, Cultures & conflits, n°54,
https://bit.ly/3FvvM0x

- Viau, Héléne. (1999). La théorie critique et le concept de Sécurité en Relations Internationales, Note de Recherche C.E.P.E.S. Université du Québec à Montréal, N°8,
https://bit.ly/3Hh80We